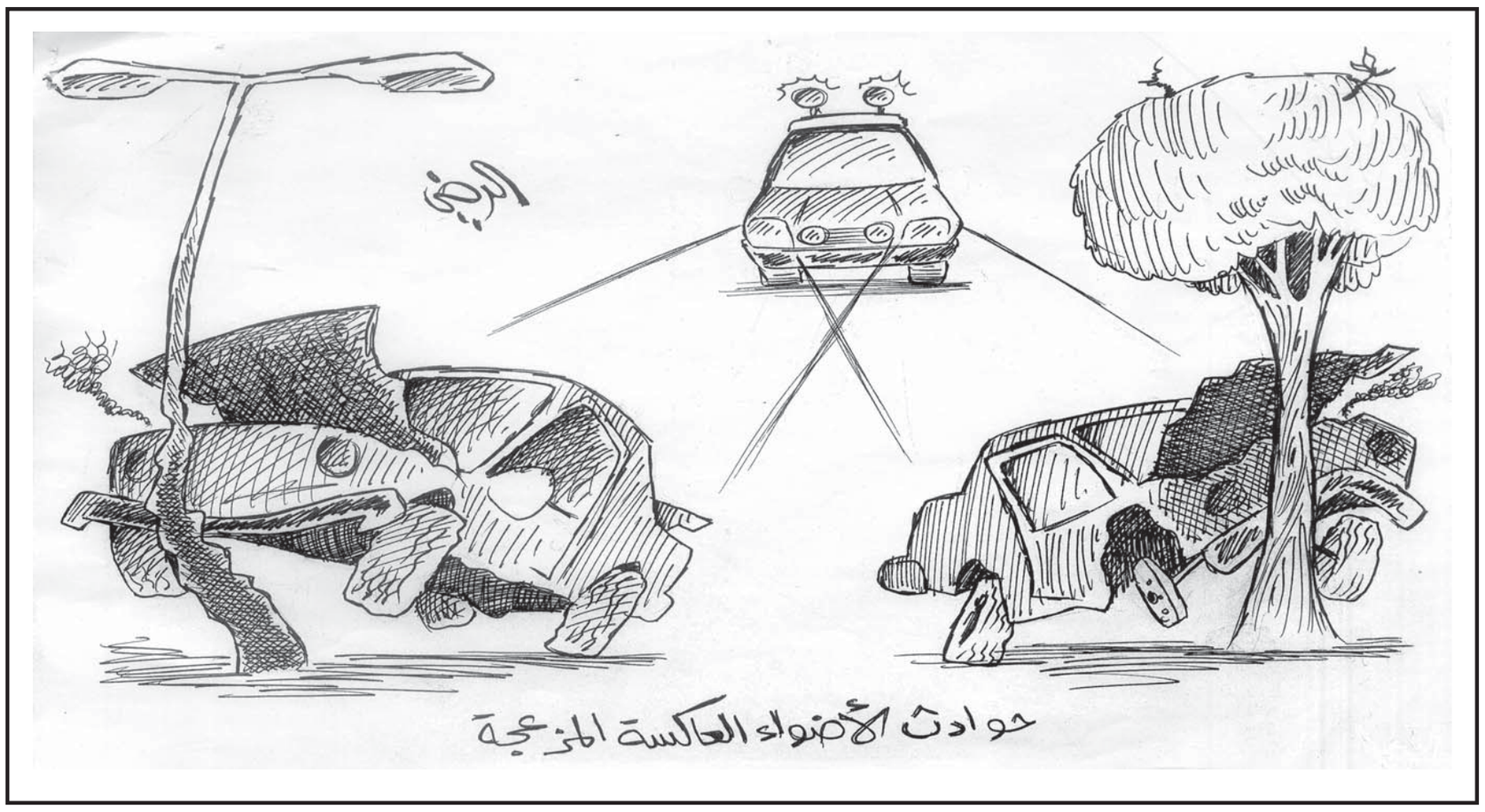

الأنانية زادت من معاناة المواطن

محمدالعريقي

بلادنا (أرض ومناخ) بتنوعها التضاريسية والمناخية , تعد أفضل من بعض الدول في المنطقة , وفيها من الثروات التي لم تستغل ما يجعلها في وضع متقدم , ولكن الإنسان فيها وفي مقدمة ذلك من يتصارعون على السلطة والوجاهة والنفوذ , والمال , والخاملون من النخب السياسية والثقافية , كل ذلك ساهم في أن تكون البلاد في هذا الوضع المقلق , حيث ترك الإنسان ضحية الجهل , والصراعات الشيطانية , وهذه هي من جملة عدد من أسباب التخلف الذي يعيشه الإنسان اليمني .

والمحزن أن الكثير من مشاكلنا يمكن التغلب عليها بالوعي والإخلاص في العمل والابتعاد عن الأطماع الأنانية التي هي المظلة الرئيسية لكل التصرفات والتشوهات القيمة والتصرفات المزعجة التي نلمس انعكاساتها وتداعياتها التي أصبحت تؤثر على أمن وسلامة الوطن , وتجلب المعاناة والحرمان والشقاء والتعب للمواطن , ولا داعي هنا أن نفندها ونفسرها بالتفصيل , فكل شيء باين ومؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر (والحليم تكفيه الإشارة) .

وإذا كان من الصعب أن نروض الطباع المعجونة بالأنانية عند من يتصارعون ويخلقون الفتن والأزمات , فإنه بالإمكان أن نلفت انتباه المواطن من أي شريحة اجتماعية يكون , نقول لمن يتجاوز بعمله وسلوكياته :اتق الله في حق نفسك , وفي حق إخوانك وأبنائك الذين تعيش معهم في هذا الوطن الذي هو ملك الجميع .

المواطن العادي نلومه أكثر لأن ممارسته وسلوكه الخاطئ في أي شيء يضر بالآخرين , وهو بنفس الوقت لن يكون بمنأى من أضرار سلوك وتصرفات خارجة عن نطاق الذوق العام صادر من غيره (كما تدين تدان) , وهكذا جميعنا نتشارك في تصدير الأخطاء والخطايا لبعضنا البعض , مذعنين للأنانية المدمرة .

وهناك من الشواهد والدلائل ما يمكن استحضارها من أكثر من مكان وفي أكثر من مجال , وتتجلى بكل وضوح في التخطيط العشوائي للمدن الرئيسية , والثانوية , وفي تدهور مصادر المياه والبيئة .

التخطيط والبناء العشوائي تلتقطه العيون بكل وضوح , وعجزت كل الدراسات والمقالات من أن تحد من انتشاره . أما مشاهد البيئة التي تزعج الأبصار وتكدر النفوس , فهي البارزة في الصورة الطبيعية , إذا أردتم أن تقتنعوا أكثر , يكفيكم زيارة باتجاه الشرق أو الغرب أو الشمال أو الجنوب , سترون انتشار القمامة والأكياس البلاستيكية الملونة التي تغطي الأرض الزراعية والمنتشرة على جوانب الطرقات مما يوحي انعدام خدمة النظافة في تلك التجمعات , ومصانع البلك والكسارات بالقرب من الأحياء السكنية , وهناك أكوام الكري والنيس ومخلفات الحفر وانتشار مئات المطبات والحفر التي تعيق حركة السير , وهناك مبان وأحياء في بعض المدن الثانوية تمر من فوقها أسلاك الضغط العالي بالطول والعرض , وأيضا محطات بترول ملاصقة لبعض المباني , ومحلات بيع الأسمدة والمواد الكيماوية الزراعية , لا ندري مدى الرقابة عليها .

هذه بعض المعالم العشوائية المضرة بالحالة الصحية النفسية للإنسان أفرزتها أنانية المواطن بالدرجة الأولى , وأيضا تجاهل الأساليب العلمية والحضرية للتخطيط , وعدم تفعيل القانون , وغياب الرقابة .

والجميع منخرطون في اللامبالاة , وكلما بحثنا عن حلول عدنا للمربع الأول , نستوضح الأسباب والمسببات , دون أن يحدث أي تغيير في الواقع .

والغريب في الأمر أن كبار المسؤولين والحزبين والمثقفين والعسكريين والأمنيين والقضاة ودعاة المدنية في منظمات المجتمع المدني يشاهدون كل هذه الفوضى , لكن لم نجد من يقوم بواجبه الأخلاقي والمهني والقانوني والتوعوي للحد من هذه الظواهر , وهكذا تصبح المشكلة متضخمة والحلول مستعصية , الشكوى مستمرة .

نصنع الشيء ونقيضه

يونس الحكيم

على الرغم من مرور أكثر من أربعة أشهر على اختتام أعمال مؤتمر الحوار الوطني الذي تكلل بالنجاح رغم الصعوبات والعراقيل المفتعلة وغير المفتعلة إلا أننا لانزال نسير بخطى واقفة أشبه بالراكض فوق آلة رياضية لإحراق المزيد من السعرات الحرارية في زمن قياسي كان من المفترض فيه سرعة استغلاله والشروع في تنفيذ الوثيقة النهائية للحوار التي توافق عليها المتحاورون وخطة أحرفها أنامل يمنية خالصة ممزوج حبرها بدم الشهيد شرف الدين الذي اغتالته قوى الشر والإرهاب وهو في طريقه للتوقيع عليها . وبالنظر إلى ما تم إنجازه خلال الأشهر الماضية من عمر المرحلة الانتقالية المحددة بعام يتضح للعيان مدى التخبط وعدم الالتزام في تطبيق بعض بنود الوثيقة النهائية للحوار التي تعتبر بمثابة الأرضية الصالحة والملائمة لتنفيذ مخرجات الحوار بعد وضعها في قالب دستوري تعرض على الشعب للاستفتاء عليها ومن ثم الشروع في إجراء انتخابات عامة سيسفر عنها حكومة منتخبة برنامجها الأساسي تنفيذ مخرجات الحوار الوطني , وهذا التخبط وعدم الالتزام يكمن في الآتي :

-1 من المعلوم أن تحديد مهام المرحلة الانتقالية الحالية هو عام واحد كأقصى حد يبدأ فور اختتام أعمال الحوار الوطني وينتهي بإجراء الانتخابات العامة , ولكن ما نلاحظه وندركه أن الأخوة في لجنة صياغة الدستور قد حددوا برنامجهم الزمني بعام واحد يتم فيه إعداد وصياغة الدستور وعرضه على الشعب للاستفتاء عليه , وفي حالة تم هذا فإننا بلا شك مقبلون على المرحلة الانتقالية الرابعة لكي نستكمل بقية الاستحقاقات المحددة في الوثيقة النهائية للحوار أهمها :

- المحطة الأولى - حزمة المهام الخاصة بالتهيئة الشعبية استكمال تنفيذ النقاط الـ(؟؟؟) -العمل على إنهاء جميع النزاعات المسلحة - عودة المعسكرات إلى ثكناتها - استكمال إجراءات هيكلة القوات المسلحة والأمن - إصدار قانون العدالة الانتقالية - تشكيل لجنة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في أحداث ؟؟؟؟م - إطلاق سراح شباب الثورة والمخفيين قسرياً .

المحطة الثانية أهمها : تأسيس الدولة وإجراء الانتخابات وإصدار العديد من القوانين الهامة أهمها : قانون السلطة القضائية وتشكيل المحكمة الدستورية - قانون تحديد الأقاليم - قانون الإدارة المحلية في الأقاليم الستة - قانون تقسيم الأقاليم إلى وحدات محلية - قانون الخدمة المدنية لتنظيم عمل الدولة - التهيئة للأقاليم (تصميم المؤسسات والإجراءات اللازمة في الأقاليم)- إصدار قانون الانتخابات الجديد - تشكيل اللجنة العليا للانتخابات - الإعداد للانتخابات - إجراء الانتخابات . هذه كأبرز المهام عقب الانتهاء من المحطة الأولى (أ) والمتعلقة بصياغة الدستور والاستفتاء عليه والسؤال : هل نستطيع إنجاز كل هذا عقب الانتهاء من الاستفتاء على الدستور . والإجابة لاشك بـ"لا" ؛ إلا إذا تم الإسراع في مرحلة صياغة الدستور؟ والاستفتاء عليه في غضون ستة أشهر مثلاً وهذا يبدو بعيد المنال خاصة في ظل العمل والأداء البطيء الذي تمارسه لجنة صياغة الدستور بالرغم من جهورية معظم النصوص الدستورية التي توافقت عليها جميع المكونات السياسية في الفرق التسع .

?- تعنت البرلمان وإصراره على ممارسة المهام التشريعية الحالية برغم إسناد مهمة تشريع كل القوانين سالفة الذكر إلى مؤسسة تشريعية تمثل جميع المكونات السياسية المشاركة في مؤتمر الحوار وبنفس نسب التمثيل , هذه المؤسسة هي توسيع الشورى وهذا بحسب ما نصت عليه الوثيقة النهائية للحوار وبدون هذا فلن يتمكن البرلمان الحالي الذي يهيمن عليه مكونان رئيسيان من إصدار ولو قانون واحد من تلك القوانين التي يتطلب إنجازها في غضون الفترة المتبقية بعد الاستفتاء على الدستور .

?- عدم تطبيق البند الخاص بقيام رئيس الجمهورية بممارسة صلاحيته الدستورية للتغيير في الحكومة وبقية الأجهزة التنفيذية الأخرى والمحافظين بما يضمن تحقيق الكفاءة والنزاهة والشراكة الوطنية بمعنى الانتقال من الحالة التوافقية التي كانت سائدة في المرحلة السابقة والمتمثلة في التقاسم بين مكونين فقط هما (المؤتمر وحلفاؤه والمشترك وشركاؤه) إلى حالة الشراكة الوطنية بما يضمن تمثيل جميع المكونات السياسية المشاركة , وهذا ما لم يتحقق إلى الآن برغم النصوص الواضحة والصريحة بهذا الشأن , وهذه هي أهم مخرجات الحوار ومعيار للتفرقة والتمييز في جدية السلطة في تنفيذ بقية المخرجات من عدمه , فعلى الأخوة في الحكومة أن يدركوا هذا وأن يعلموا أنه ليس من واجبات ومسؤولية الحكومة الحالية أو القادمة على أساس الشراكة الوطنية (طبعاً برئاسة باسندوة) , وأتمنى أن يشمل التغيير جميع الوزراء مع بقاء وزيري الدفاع والداخلية لدواعي أمنية ولاعتبارات عدة مع ترقيتهم إلى رتبة فريق لإخلاصهما في عملهما وتحفيزاً لهم لبذل المزيد . إعداد مصفوفة التنفيذ لمخرجات الحوار فالمخرجات التي غالبها هي موجهات دستورية وقانونية لا يجب تنفيذها إلا بعد إضفاء الشرعية عليها عبر استفتاء شعبي وأن المسؤولية الحقيقية التي يجب أن تتحملها الحكومة هي : كيف تستطيع أن توصلنا إلى المرحلة التأسيسية بسلام وأمان وأن تنشر الأمن والأمان وتحافظ على الاقتصاد من الانهيار وتوفر للمواطن أبسط مقومات الحياة وتبسط سيطرتها على كل شبر في هذا الوطن حتى نعبر هذه المرحلة بأمان , وهذه هي أهم الواجبات التي يتحتم على أي حكومة فعلها تجاه مواطنيها خيراً من القفز على الواقع .

?- منذ أن تم الإعلان عن إنشاء وتشكيل الهيئة الوطنية للرقابة على الحوار ؟؟/ أبريل وإلى الآن لم يتم دعوتها إلى عقد أول اجتماع ولم يتضح بعد ما هي المهام الحقيقية المناطة بها وهل تكون هي البديل الرقابي للبرلمان أو كما يسميها البعض ((برلمان مصغر)) خاصة في ما يتعلق بمهامها واختصاصاتها التي حددها القرار الجمهوري رقم ?? لسنة ???? م . والتي تتشابه إلى حد كبير بمهام واختصاص البرلمان المحددة بالدستور وخاصة في ما يتعلق ببعض المهام منها :

الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ؛ متابعة أي خطط عمل تنفيذ أعدتها الجهات التنفيذية أو تضمنتها قرارات رئيس الجمهورية ؛ التئامها في فترة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ تعيينها تحقق النصاب القانوني لعقد اجتماعاتها وكذا للتصويت على قراراتها ؛ عدم تدخلها في أعمال الأجهزة التنفيذية ؛ أضف إلى ذلك أنها الجهة الوحيدة المخولة بمراجعة الدستور , وإبداء الملاحظات عليه وإعادته إلى لجنة صياغة الدستور وفور استلامها للنسخة المعدلة للدستور ترفعها فوراً إلى رئيس الجمهورية تمهيداً لعرضه على الشعب للاستفتاء عليه , أليست كل هذه مؤشرات على أن الهيئة هي بالفعل البرلمان الانتقالي المصغر في ما يتعلق بالرقابة , فضلاً على أن مجموع أعضائها وأعضاء الشورى الموسع الذي هو الآخر بحسب نص الوثيقة النهائية هو البديل التشريعي للبرلمان يساوي عدد أعضاء البرلمان , أضف إلى ذلك انتهاء دور الهيئة عقب الانتخابات مع أن الرقابة الحقيقية لتنفيذ مخرجات الحوار لا تكون إلا بعد الاستفتاء على الدستور وإجراء الانتخابات , وعلى أية حال أياً كان التوجه والخيار لابد أن يرافقه الإرادة الصلبة والعزيمة التي لا تلين وأن يستشعر الجميع المسؤولية وحجم المخاطر والصعوبات وأن نتدارك ما فات ونعمل بروح الفريق الواحد من أجل هذا الوطن الحبيب ومن أجل أنفسنا وأجيالنا لأن أي انتكاسة أو نكوص أو سقوط - لا سمح الله - فإننا سنجني حصاد أعمالنا جميعاً لأن الجميع في سفينة واحدة فأما الإبحار إلى شاطئ الأمان أو السير بها نحو الهلاك , فالعذر لم يتول الحق نسجه والعاقل من يتعظ بغيره .

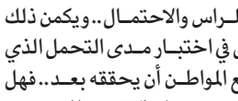

الضغط والانفجار

جميل مفرّح

* حقق المواطن اليمني مستوى قياسياً في القدرة على الاحتمال والصبر وتجرع المرارات ومكابداتها , وأثبت بجدارة متناهية حنكة نادرة في تعامله وتفاعله مع الأحداث والمتغيرات السياسية ونتائجها وآثارها التي من الطبيعي أن تنعكس عليه بسلبياتها وإيجابياتها , كما أكد من ذلك وبه قوة بالغة في الإيمان بفكرة إعطاء الفرص والتغاضي عن الأخطاء وأحياناً الخطايا التي ترتكبها السياسة , متعاملاً معها على أنها زلات عرضية نادرة والنادر لا حكم له .. بهذا المستوى تعامل ويتعامل المواطن اليمني مع الأحداث المحيطة به متعلقاً بقشة الأمل التي قد تنجيه وتنجي البلاد من مختلف المنزلقات الخطيرة .

* وبغض النظر عن صوابية أو خطأ هذا المستوى من التعامل لدى المواطن مع ما يدور حوله من مؤثرات ومؤشرات أبسطها ممعن في الخطورة , فإن سلوكه هذا يعد سلوكاً حضارياً راقياً ومحترماً للغاية , ويجب أن يقابل بما يوازيه ويماثله من الاحترام والتقدير والتحضر في التعامل خصوصاً من قبل من يديرون الألعاب السياسية في البلاد أو من قبل الجانب الرسمي المتمثل في الدولة , على اعتبار أن الدولة كيان شامل عام لا يمثل طرفاً من الأطراف ولا ينحاز لتوجه من التوجهات السياسية التي تخوض اليوم مغامرات وطلعات سياسية لا تكاد تخدم أحداً بالمرة , وإن تراءى لهذا الطرف أو ذاك أنها تخدمه وتصب في صالحه .

* ثلاث سنوات مرت وأكثر على هذا المواطن وهو يتجرع ويلات الأزمة السياسية وآثارها , المخاوف التي تصدرها وتجددها من يوم لآخر ومن لحظة لأخرى والأحزان التي تنتجها من حادثة لحادثة ومن مستجد لآخر .. ثلاث سنوات لم يذق خلالها هذا المواطن لذة الأمان ومتعة الشعور بالسعادة وتحقيق الإنجاز .. لم ينل تلك المشاعر التي هي حق له على كل من يديرون السياسة وأعمالها .. ثلاث سنوات وهو يرفع راية الترقب والانتظار ويلوح بكفوف الأمل والتفاؤل بالأفضل إلى أن يشعر في معظم حالاته وكأنه مسافر تاه قاربه البسيط في عرض محيط شاسع , لا من يرى زفرفات راياته وتلويحات كفوفه أو يسمع نداءاته وصرخاته .

* الحقيقة وإن كانت مرّة إلا أن الأجدر بها أن تحضر وتعلن عن نفسها , ومغالطة الواقع ومحاولة توشيته بالزيف المؤقت الباطل الماحق بات اليوم أمراً , مجرد ممارسته ومحاولة تصويره كواقع معاش , ضرباً من جنون مفرط , فالمواطن اليمني اليوم لم يعد هو قبل عام وعامين وثلاثة أعوام , ولم تعد تنطلي عليه مسرحيات وسكيتشات السياسيين التي غدت مملة باعثة على السام والاحتقار والاستهانة لديه , بل وصارت مدعاة غضب شديد , ينضاف إلى آثار ونتائج هذه الاحتقانات السياسية التي تفعل فعلها الفادح في مشاعر ومواقف المواطن بأثر تراكمي خطير , لا يستهان أبداً بما قد تكون عليه آثاره ونتائجه في أية لحظة من اللحظات أو موقف من المواقف أو متغير من المتغيرات والأحداث .

* عموماً .. يلوح تساؤل مهم في الفترة الراهنة التي يجب أن تكون فترة حصاد للمواطن بعد ما مر به الوطن من اختبارات صعبة المراس والاحتمال .. ويكمن ذلك التساؤل في اختبار مدى التحمل الذي يستطيع المواطن أن يحققه بعد .. فهل ما يزال لديه مساحة تتسع للمزيد من التراكمات والضغوط وقدرة على مواصلة الاحتمال والتعامل العفوي المتسامح مع الظروف السياسية والاقتصادية ومع من يريرونها ويوجهونها ويتحكمون في صياغة وتفعيل مستوياتها؟

* وبطرح التساؤل الوارد قبلاً , تنبري إشكالية غاية في الأهمية تتلخص في التساؤل الملح : هل ما يزال المواطن قادراً على احتمال واقعه المعاش اليوم؟ وماذا سيحدث كنتيجة حتمية أو متوقعة لإضافة مزيد من المتاعب والمصاعب في خارطة حياته اليومية؟ وعلينا , بل على من يمسكون بزمام المبادرة وقيادة دفة البلاد اليوم أن يتعاملوا مع المواطن هذا على أنه مخلوق بشري له طاقة معينة محددة من الاحتمال وإمكانية التعايش , وأن يؤمنوا حقاً بفكرة أن الضغط يولد الانفجار .. ما لم فإن علينا جميعاً في هذه المساحة الجغرافية المجهدة أن نمسك على قلوبنا وألا نتوقف عن الدعاء بالصلاح وتجنيب البلاد كوارث وويلات السياسة .. والله من وراء القصد والمرام .

وجهة مطر

أحمد غراب
Ghurab77@gmail.com

حرب على الدولة .. حرب على الشعب

قديما قال الحكيم اليماني " حرب القبيلي على الدولة محال " , ومما كنا نسمعه من كبار السن " الدولة دولة ولو كانت رمادا " , والتجارب أثبتت أن المكاسب والأهداف التي يحققها الأفراد والأحزاب والجماعات بالحوار والسياسة والاندماج ضمن الإطار العام للمجتمع والمساهمة في تكريس الأمن والاستقرار في البلد أضعاف مضاعفة لتلك التي تأتي بالخروج على الدولة وإعلان التمرد المسلح عليها ومحاولة إضعافها وكسر شوكتها في وقت تبدو فيه في أشد أزماتها سياسيا واقتصاديا وأمنيا .

بالنسبة للشعب رغم كل المصاعب والظروف الشاقة التي عاشها وما يزال إلا أنه متمسك بخيار دولة تفرض نظام وقانون يتساوى في ظلها الجميع دون تمييز , ولسان حاله على ممر الأزمات هو الأسوأ من وجود دولة ضعيفة هو عدم وجود دولة وبالتالي لا يوجد حل بديل عن وجود دولة نظام وقانون .

التسلح في اليمن وارد , والتمرد كذلك , وتفجير الحروب تارة هنا وأخرى هناك لكن يظل هناك دولة تمثل بلدا وشعبا قيمتها ليس بما تملكه من سلاح بل بكونها السبيل الوحيد لعدم تمزق البلد وتحوله إلى غاب البقاء فيه للأقوى وكونها تمثل مصدر إجماع لمشروع مدني كبير مهما كان مخيبا للآمال يظل ارحم من لا دولة وألف مشروع ومشروع تمزق البلد كل ممزق .

بعيدا عن الصراعات الحزبية وما يدور وراء الكواليس من معارك خفية وصراعات على مساحات النفوذ سرعان ما تتفجر على أرض الواقع لإدخال البلد في أتون حروب جديدة وقودها صراع المصالح ودماء الأبرياء والمزيد من الجوع والفقر لشعب تحمل الكثير ومازال يتحمل أملا في يمن مدني مشرق بالعلم والتكنولوجيا والنهوض الاقتصادي والبنى التحتية والخدمات الأساسية والمزارع والمصانع وتوظيف الشباب وإنقاذهم من الوقوع فريسة بين مطرقة الفراغ وسندان التسلح أو التطرف أو أو الخ .

ولنا في رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة كان سلاحه الأخلاق

والقدوة والموعظة الحسنة والحب والرحمة والسلام حتى مع ألد أعدائه كان ملتزما بعهوده ومواثيقه وكان يدفع بالتي هي أحسن .

قال الله عز وجل : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً }

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

اللهم ارحم أبي واسكنه فسيح جناتك وجميع أموات المسلمين

الثورة
ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير التنفيذي
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245842 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388